

Distr.: General  
30 May 2014  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والعشرون

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

## التقرير الأولي الذي أعدته الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ماري - تيريز كيتا بوكوم\*

## موجز

تقدم الخبيرة المستقلة، في هذا التقرير، تحديثاً للتقرير الشفوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤. وتستعرض فيه وقائع الزيارتين اللتين قامت بهما إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترتين من ٤ إلى ١٤ آذار/مارس ومن ١٠ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وفي هذا الإطار، أجرت الخبيرة المستقلة مقابلات مع شخصيات سياسية ومع سلطات المرحلة الانتقالية، وبخاصة مع رئيسة الدولة الانتقالية. كما التقت أعضاء السلك الدبلوماسي، والقائد العام للقوات الفرنسية، وممثلين عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، ومنظمات الشباب وقادة المجتمعات المحلية.

وقد بدأت زيارتها الثانية في اليوم الذي صوت فيه مجلس الأمن على القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي ينشئ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ويقرر نقل سلطات بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

\* تأخر تقديم هذا التقرير.

(A) GE.14-03814 140115 150115



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 4 0 3 8 1 4 \*

ولاحظت الخبيرة المستقلة، خلال زيارتها الأولى، انتهاكات للحق في الحياة، والحق في الأمن والسلامة البدنية، تتجلى في اغتياالات وعمليات إعدام بإجراءات موجزة، وضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وعلاوة على ذلك، فإن ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وبخاصة حرية الرأي والدين، وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، مقيدة إلى حد كبير بفعل تدهور الوضع الأمني والإفلات من العقاب وضعف مؤسسات الدولة.

ويشكل اكتظاظ سجن بانغي وانعدام الأمن داخله، وكذلك عدم وجود أماكن ملائمة للاحتجاز في باقي أنحاء البلد بالإضافة إلى ضعف النظام القضائي وعدم فعالية نظام العدالة الجنائية عائقاً أمام تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويشكل هذا الوضع أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الذي يهدد السلام الاجتماعي ويقوض الجهود المبذولة لتعزيز الحوار والمصالحة بين المجتمعات المحلية.

وأبلغت الخبيرة المستقلة، أثناء زيارتها، بانتهاكات للقانون الدولي الإنساني: عمليات ترحيل قسري للسكان المدنيين، ولا سيما المسلمون، وإتلاف المرافق الضرورية لحياة السكان (المراكز الصحية والمدارس والمسكن والحقول)، واعتداءات على السكان المدنيين في بعض أنحاء البلد، واغتصابات وأشكال أخرى من العنف الجنسي وتجنيد الجماعات المسلحة للقاصرين. وأدى كل من هشاشة مؤسسات الدولة وضعف سيادة القانون إلى نشوء مناخ يعمه الخوف وانعدام الأمن، وكذلك الشعور بالتوجس والارتباب ما يؤدي إلى استمرار دوامة العنف في البلد.

وتلاحظ الخبيرة المستقلة أنه، رغم الاستعداد الذي أبدته سلطات المرحلة الانتقالية للعمل بفعالية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب وضمان وجود الإدارة في جميع أرجاء البلد، لا تزال توجد عوائق كبيرة بسبب نقص الموارد، وانعدام الأمن بالنسبة للقضاة والمحاكم وأماكن الاحتجاز، ونقص البنية التحتية العامة وبطء عملية تعيين موظفي الإدارة العامة.

ولاحظت الخبيرة المستقلة وضع مبادرات محلية لتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية في بانغاسو. وأُخبرت بإطلاق مبادرات مماثلة من قبيل سكان المقاطعة الثالثة في بانغي وسكان بعض المدن الداخلية. كما أُبلغت بوجود مواطنين للاستقرار في الجنوب الغربي، في بودا وبيربيراتي، وفي الشمال الغربي، في بوزوم. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لاحظت الخبيرة المستقلة أن الأزمة التي تمر بها جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أدت إلى انهيار النشاط الاقتصادي، وشلت الإدارة وأحدثت أزمة إنسانية لا سابق لها ترتب عنها تشرد أو لجوء ما يناهز ربع سكان البلد.

ويبقى انتعاش الاقتصاد رهناً بتطبيع الأوضاع الأمنية، وعودة الأشخاص المشردين داخلياً واللجوءين والانتعاش التدريجي للأنشطة الاقتصادية، وبخاصة في قطاعي الزراعة والتجارة. وتؤثر هشاشة الوضع الاقتصادي بشكل كبير على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن لاحظت الخبيرة المستقلة إعادة فتح أبواب بعض المدارس، ولا سيما في بانغي وبانغاسو.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٩-١	.....	أولاً - مقدمة
٧	١٦-١٠	.....	ثانياً - الوضع العام
٧	١٤-١٠	.....	ألف - الوضع السياسي والأمني
٨	١٦-١٥	.....	باء - الوضع الاقتصادي
٩	١٧	.....	ثالثاً - الوضع الإنساني
٩	٣١-١٨	.....	رابعاً - حالة حقوق الإنسان
		.....	ألف - الحقوق المدنية والسياسية: انتهاكات الحق في الحياة والحق في الأمن والسلامة البدنية
٩	٢٥-١٨	.....	باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٢	٢٨-٢٦	.....	جيم - الإخلال بأحكام القانون الدولي الإنساني
١٣	٣١-٢٩	.....	خامساً - ضعف الدولة والاحتياجات من المساعدات التقنية وبناء القدرات
١٤	٤٠-٣٢	.....	ألف - ضعف سلطة الدولة وضعف سيادة القانون
١٥	٣٦-٣٤	.....	باء - إقامة العدل
١٦	٣٩-٣٧	.....	جيم - تعزيز وحماية حقوق الإنسان
١٧	٤٠	.....	
١٨	٦٠-٤١	.....	سادساً - الملاحظات والتوصيات
١٨	٥٦-٤١	.....	ألف - الملاحظات
٢٢	٦٠-٥٧	.....	باء - التوصيات

## أولاً - مقدمة

١- يقدّم هذا التقرير عملاً بالقرار ٣٤/٢٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والقرار د١-٢٠/١ المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الصادرين عن مجلس حقوق الإنسان الذي يطلب فيهما من الخبيرة المستقلة أن تقدم إليه تقريراً أولياً في دورته السادسة والعشرين. وتستعرض الخبيرة المستقلة، في هذا التقرير، حالة حقوق الإنسان انطلاقاً من ملاحظاتها ومن المعلومات المجمعة أثناء الزيارتين اللتين قامت بهما إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترتين من ٤ إلى ١٤ آذار/مارس ومن ١٠ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويتضمن التوصيات الواردة في تقريرها الشفوي (A/HRC/25/CRP.2) المقدم في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والعشرين.

٢- واستهلت الخبيرة المستقلة ولايتها ببعثة إلى جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ أجرت خلالها مقابلات مع الممثل الدائم لغابون بصفته المزدوجة ممثلاً لغابون ورئيساً لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، ومع الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والممثلين الدائمين لكل من فرنسا وتشاد والكونغو، ونائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية وفريقه المكلف بقضية جمهورية أفريقيا الوسطى. كما التقت الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي، والممثلة الدائمة للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى خبراء مكلفين بحقوق الإنسان لمعرفة وجهات نظرهم. كما أجرت الخبيرة المستقلة مقابلات مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومع عدة وحدات تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٣- وبالإضافة إلى هيئة قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التقت الخبيرة المستقلة خلال زيارتها الأولى رئيسة الدولة الانتقالية، ووزيرة الصحة العامة والشؤون الاجتماعية والعمل الإنساني، ووزيرة الدولة المكلفة بالتنمية الريفية، ووزيرة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزيرة الاتصال والمصالحة الوطنية. كما أجرت الخبيرة المستقلة مقابلات مع مدير ديوان وزير العدل، والمدعي العام للجمهورية ونوابه، وشخصيات سياسية وعناصر سابقة من حركة سيليكاً وعناصر من حركة مناهضي بالاكاً، ونساء برلمانيات، وشبكة القيادات النسائية، وشبكة المنظمات غير الحكومية الوطنية لحقوق الإنسان، وشباب ومشردين داخلياً في مخيمات مبوكو وفي المطار. وأجرت أيضاً مقابلات مع ممثل الاتحاد الأفريقي، ورئيس بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسفراء كل من فرنسا والمغرب والكاميرون والاتحاد الروسي والصين في جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثل الاتحاد الأوروبي، وقائد عملية سانغاري، وممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعن المجتمع الإنساني والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

٤ - وانتقلت، خلال بعثتها الأولى، إلى عدة مواقع من قبيل سجن نغاراغا حيث قامت بزيارة بعض الزنانات والتقت تسعة محتجزين. كما زارت مخيمي المشردين داخلياً مبوكو ١ و ٢. وخارج بانغي، زارت مدينة كاغا - باندورو حيث أجرت مقابلات مع ممثلية بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. والتقت أيضاً ٢٦ طفلاً قاصراً أنقذتهم البعثة المذكورة بعد هجوم على القافلة التي كانت متوجهة بهم نحو الشمال. وتم استقبال وإيواء هؤلاء الأطفال، الذين تمكن ٤ منهم من العثور على آبائهم، داخل مبنى بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة إنقاذ الطفولة غير الحكومية في انتظار الحصول على معلومات عن آبائهم وعند الاقتضاء، إيجاد مكان ملائم لإيوائهم. وفي كاغا - باندورو، سنحت لها الفرصة لمقابلة قائد المنطقة، أحد عناصر سيليكاسا السابقة، وكذلك مع مناهضي بالاكا. وتبين لها من خلال المقابلات التي أجرتها مع هاتين الجماعتين أنه رغم حالة الحرب بينهما، والتي يذهب ضحيتها في معظم الأحيان أناس مدنيون، فإن قائديهما يُجريان مشاورات من حين لآخر لحل المشاكل القائمة بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لها لقاءات مثمرة مع المجتمع الإنساني في كاغا - باندورو الذي يقوم بعمل ملحوظ في هذه المدينة ينسقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٥ - وخلال الزيارة الثانية، أرادت الخبرة المستقلة أن تركز على المناطق الداخلية للبلد. وهكذا خططت مبدئياً لزيارة مناطق بانغاسو ونديلي وبوار وبوسانغوا وبيرييراتي، وللتحري بشأن حالة حقوق الإنسان والمبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية. بيد أنه، وبالنظر إلى غياب الوسائل اللوجستية ولا سيما الكيروسين، لم تتمكن الخبرة المستقلة إلا من زيارة بانغاسو. وأجرت مقابلات مع بعض الشخصيات السياسية ومع مختلف سلطات المرحلة الانتقالية، ومنها وزير الشؤون الخارجية، ووزيرة العدل، والوزيرة المنتدبة والمستشار القانوني لهيئة رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى منتخبين محليين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وقائد قوات سانغاري، وممثلين عن الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والممثل الخاص بالنيابة للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثل الاتحاد الأفريقي، ومدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء دينيين وقادة الرأي في بانغي. كما اضطلعت ببعثة إلى المناطق الداخلية للبلد، وتحديدًا إلى بانغاسو حيث التقت الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية. وزارت أيضاً، في بانغي، الحي PK12، حيث التقت سلطات البلدية، والحي KM5، حيث التقت الزعماء الدينيين المسلمين.

٦ - وجمعت الخبرة المستقلة، طوال بعثتها، معلومات بشأن تطور حالة حقوق الإنسان، وحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها الشفوي المقدم في ٢٦ آذار/مارس الماضي، وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية. وأتاحت لها هذه الزيارة جمع شهادات للسكان والرباطات المحلية، وكذلك للسلطات المحلية والبلدية والدينية. وأتاحت لها على وجه الخصوص إمكانية الاطلاع على المبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية. وقاست، بمعية سلطات المرحلة الانتقالية، مدى

التقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة إرساء سلطة الدولة ومكافحة الإفلات من العقاب بفضل الجهود التي تبذلها هذه السلطات من أجل إعادة إرساء نظام العدالة الجنائية، وإعادة التوزيع الإداري وتفعيل المؤسسات والدوائر العامة.

٧- ومن خلال تحليل هذا الوضع يتبين أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة رغم انخفاض عدد القتلى: فلا يمضي يوم دون الإبلاغ عن أعمال عنف تفضي إلى الموت أو تتسبب في حدوث إصابات في بانغي أو في المناطق الداخلية للبلد. وتؤدي أعمال العنف الطائفي والنزاعات القائمة بين عناصر سيليكا السابقة وميليشيات مناهضي بالاكا إلى اعتداءات وتجاوزات تتسم بعنف لا مثيل له. وفي آذار/مارس الماضي، لاحظت الخبرة المستقلة أن الوضع العام في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال محكوماً بإيقاع توترات طائفية أسبابها اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية في نفس الآن، وترتبط بحدود مختلف المناطق الجغرافية والثقافية. وللأسف، تفضي هذه التوترات إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال الهجمات المنهجية والعنيفة التي يشنها مجتمع على آخر. وتتواصل الاعتداءات، بما فيها القتل والترحيل القسري للجماعات، المسلمة في غالب الأحيان، من بلداتها الأصلية. وتعقب هذه الهجمات أعمال انتقامية ينفذها المسلمون المدنيون أو عناصر سيليكا السابقة المتمردة ضد السكان المسيحيين. وفي معظم الأحيان، يرد السكان المسيحيون أيضاً بأعمال انتقامية على الهجمات المنسوبة إلى المسلمين أو عناصر سيليكا السابقة. وتؤدي المواجهات التي تحدث حالياً في المناطق الداخلية للبلد بين هاتين الجماعتين المسلحتين، اللتين لا تترددان في شن هجمات على القوات الدولية التابعة لبعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ولعملية سانغاري، إلى تدهور الوضع الأمني بما يضر بالسكان المدنيين الذين يقعون ضحايا لهذه المواجهات.

٨- وتستعرض الخبرة المستقلة، في هذا التقرير، تطور حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك العوامل المؤثرة فيها، وتقييم التدابير التي اتخذتها الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الدوليون. وتختتم الخبرة المستقلة تقريرها بتوصيات موجهة إلى الجهات الفاعلة الوطنية والدولية فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لتعزيز القدرة على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وللإحلال بالقانون الدولي الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩- وتشكر الخبرة المستقلة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة كاثرين سامبا - بانثا، رئيسة الدولة الانتقالية، على ما أبدته من استعداد وتعاون. وتشكر أيضاً جميع الأشخاص داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها، بمن فيهم أعضاء السلك الدبلوماسي وقادة القوات الدولية التابعة لعملية سانغاري وبعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين لم يتوانوا في أن يقدموا إليها معلومات لها صلة بولايتها. وتعرب عن امتنانها الخاص للوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وبعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى أقسام حقوق الإنسان التابعة لها على دعمها المتواصل.

## ثانياً- الوضع العام

## ألف- الوضع السياسي والأمني

١٠- أكد العديد من المحاورين أن جمهورية أفريقيا الوسطى تحمل ندوب الانقلابات والتمرد وسوء الإدارة المتكرر، ما أدى إلى انعدام الأمن، وانعدام الاستقرار السياسي مع خطر الانعكاس على حالة السلم والاستقرار على الصعيد دون الإقليمي. ويتفقون على تأكيد أن الأسباب الرئيسية للأزمات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والهيكلية التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عقود تتجلى في ما يلي: المحاباة والفساد والتفاوت الإقليمي والفوارق الاجتماعية وضعف سيادة القانون والظلم والفقر. ويقال أنه ارتكبت، في ظل الأنظمة السابقة، ولا سيما نظام حكم فرانسوا بوزيزي، انتهاكات لحقوق الإنسان مع إفلات تام لمرتكبيها من العقاب.

١١- ولم تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى قط، منذ استقلالها، حوكمة سياسية مستقرة ودائمة. وحيث إن دولة أفريقيا الوسطى لا توجد إلا في العاصمة بانغي، فإن المناطق الداخلية للبلد كانت دائماً ولا تزال أرضاً خصبة لانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة بجميع أنواعها. ولم يسبق لسلطة الدولة ولا لسير عمل المؤسسات العامة، بما فيها الهيئات القضائية، أن بلغا مستوى مرضياً من الفعالية في جميع إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتالي، فقد كانت جمهورية أفريقيا الوسطى دائماً بلداً هشاً وما الأزمة الحالية، التي بدأت بانقلاب ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣<sup>(١)</sup>، إلا تعبير صريح عن التوترات المتوالية التي ظلت لفترة طويلة دون تسوية ملائمة.

١٢- إن عجز تحالف عناصر سيليكما السابقة، القوة الجديدة التي استولت على السلطة، عن حماية السكان من الاعتداءات التي ترتكبها عناصرها المتمردة وكذلك الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي أُسندت إليها عناصر دفعت بميليشيات الدفاع الذاتي، المتمثلة في مناهضي بالাকা (مناهضو الساطور في لغة السانغو)، إلى تنظيم نفسها لضمان حماية السكان. ولكنه اتضح أن مناهضي بالাকা أشد فتكاً، حيث تسببوا بدورهم في انتهاكات لحقوق الإنسان لا عهد للبلد بها. وتجاوزت المواجهات بين عناصر سيليكما السابقة ومناهضي بالাকা، التي يشكل المدنيون معظم ضحاياها، البعد السياسي لتتخذ منحى دينياً وطائفيًا، أشد وطأة على المسلمين الذين يشكلون أقلية. وهذا الجانب، بتداعياته الكبيرة، هو على الأرجح سمة جديدة في بلد يتسم حتى الآن بنزاعات إثنية بالأساس.

١٣- ومنذ استقالة رئيس المرحلة الانتقالية، المنتمي إلى تحالف عناصر سيليكما السابقة، ميشيل دجوتوديا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وانتخاب كاترين سامبا - بانثا لتولي مهام رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية، يبدو أن الدعوات المتعددة للحوار السياسي والمصالحة الوطنية

(١) أوصل انقلاب ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ إلى السلطة تحالف عناصر سيليكما السابقة، الذي تتألف أغلبيته من المسلمين.

لم تلق آذاناً صاغية لدى الجماعات المسلحة. ولا يزال الوضع الأمني هشاً وتعمل السلطات الجديدة للمرحلة الانتقالية جاهدة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، ضمن جملة أمور أخرى، وذلك بإعادة إرساء نظام العدالة الجنائية لإرسال إشارة قوية إلى كل من يجرى الشباب، من قريب أو بعيد، على العنف. ورغم الجهود التي تبذلها القوات الدولية، فإن تدهور الوضع الأمني وأعمال العنف تجبر السكان، ولا سيما الطائفة المسلمة، على مغادرة أماكن إقامتهم أو البلد، بأنفسهم أو بمساعدة المنظمات الإنسانية الدولية. وبالإضافة إلى تعزيز التدابير الأمنية وتدابير حماية المدنيين، فإن هذا الوضع يجعل الحوار بين جميع الجهات الفاعلة مسألة ضرورية لوقف أعمال العنف الطائفي، والنظر في إيجاد حلول ملائمة والشروع في اتخاذ أو دعم تدابير لتحقيق المصالحة الوطنية.

١٤ - وتعتبر بانغاسو، الواقعة في الجنوب الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، عاصمة محافظة مبومو. وأنشئت في هذه المدينة، التي تشغل منصب عمدتها امرأة مسلمة، هيئة دينية ولجنة للوساطة تعملان، بموارد جد ضئيلة، من أجل حفظ السلام والتماسك الاجتماعي بين الطائفتين المسلمة والمسيحية. وأعيد تنظيم لجنة الوساطة المنشأة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بعد تولي عناصر سيليكما السابقة للسلطة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ووضع لها نظام أساسي ونظام داخلي. وتنظم اللجنة، التي تحظى بدعم الهيئة الدينية، حلقات دراسية في المدن المجاورة وتعتزم أن توسع نطاق نشاطها ليشمل محافظة مبومو بأكملها إذا ما أتيحت لها الموارد الملائمة.

## باء- الوضع الاقتصادي

١٥ - وفقاً لتقييم أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٣ بشأن الوضع الاقتصادي، أدى انهيار النسيج الاقتصادي في أعقاب الأزمة إلى التشرذم الجماعي للسكان، وتدهور الوضع الأمني والصحي، ونقص الأغذية، وهدر الموارد الطبيعية وتجميد تمويل المشاريع الإنمائية. ونتج عن ذلك انخفاض في تصدير السلع وتعليق كل من عملية كيمبرلي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وأدت الأزمة إلى انهيار النشاط الاقتصادي، وشلت الإدارة وأحدثت أزمة إنسانية لا سابق لها. وسجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً حاداً (بحوالي ٣٦ في المائة) في عام ٢٠١٣، مؤثراً بذلك على كل قطاعات الأنشطة الاقتصادية. وتسارع التضخم ليلعب ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ مقابل ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وتقلصت المداخيل العامة إلى أكثر من النصف لتستقر في ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما تضاعف تقريباً العجز المسجل في الحساب الجاري الخارجي ليلعب ١٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٢)</sup>.

(٢) صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي رقم ١٥٣/١٤ الصادر في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، "توصلت بعثة صندوق النقد الدولي وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتفاق أولي بشأن مساعدة مالية في إطار التسهيل الائتماني السريع" (متاح على الموقع: [www.imf.org/external/french/np/sec/pr/2014/pr14153f.htm](http://www.imf.org/external/french/np/sec/pr/2014/pr14153f.htm)).

١٦- ويفسر هذا الوضع عدم الانتظام في دفع أجور الموظفين التي عادلته متأخراتها مرتبات أربعة أشهر على الأقل. ويتوقع، في عام ٢٠١٤، حدوث انتعاش اقتصادي طفيف بمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي نسبته ١,٥ في المائة. ويستلزم ذلك تطبيع الوضع الأمني، وعودة الأشخاص المشردين داخلياً والانتعاش التدريجي للأنشطة الاقتصادية، وبخاصة في قطاعي الزراعة والتجارة. ولا يشجع سياق من هذا القبيل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تبقى رهناً بالانتعاش الاقتصادي.

### ثالثاً- الوضع الإنساني

١٧- وفقاً لقسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن زهاء ٠٤٦ ٣٤٨ شخصاً أصولهم من الكاميرون أو تشاد أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية الكونغو ومستقرون في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أجيال، فروا، خلال الأشهر الأربعة الماضية، من أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى بحثاً عن ملاذ في هذه البلدان المجاورة. وحيث إن معظم هؤلاء الأشخاص لم تعد لديهم روابط ولا ملجأ في بلدانهم الأصلية، فإنهم يبقون عرضة للخطر الشديد وبخاصة إلى المعونة الغذائية. ويحتمل أن يكون عدد المشردين داخلياً قد تجاوز ٩٠٠ ٠٠٠ شخص وما يناهز ١,٦ مليون شخص من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددهم ٤,٥ ملايين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتتوقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها المزيد من تنقلات السكان بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وتثير هذه التوقعات قلقاً كبيراً لا سيما وأن الخبرة المستقلة أبلغت، أثناء زيارتها الأولى، أنه لم يتم حشد سوى ٦٥ مليوناً من أصل ٥٥٠ مليون دولار التي سعى إليها النداء الإنساني.

### رابعاً- حالة حقوق الإنسان

#### ألف- الحقوق المدنية والسياسية: انتهاكات الحق في الحياة والحق في الأمن والسلامة البدنية

١٨- لاحظت الخبرة المستقلة، خلال زيارتها الأولى، انتهاكات للحق في الحياة، والحق في الأمن والسلامة البدنية، تتجلى في اغتيالات وعمليات إعدام بإجراءات موجزة، وكذلك في ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، واكتظاظ سجن بانغي، وظروف الاحتجاز السيئة وانعدام الأمن داخل السجون وأماكن الاحتجاز. وأخبرت بأن مرتكبي معظم هذه الانتهاكات هم عناصر سيليكو السابقة، ومناهضو بالاكوا وعناصر جيش الرب للمقاومة، وأن أكبر عدد من الانتهاكات التي ارتكبتها مؤخراً مناهضو بالاكوا كانت ضد السكان المسلمين. وخلال زيارتها

الثانية، لاحظت أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة، رغم انخفاض عددها. وفي كل يوم، تؤدي أعمال العنف التي تُنسب إلى عناصر سيليكسا السابقة، أو مناهضي بالاكا أو جماعات إجرامية أخرى، إلى إتلاف الممتلكات، وقتل أشخاص أو إصابتهم في بانغي أو في المناطق الداخلية للبلد. ولا تزال تهديدات مناهضي بالاكا وعناصر سيليكسا السابقة قائمة في العاصمة وفي المناطق الداخلية للبلد. ويظل الوضع الأمني حرجاً. وبالتأكيد يتزايد انتشار قوات بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات سانغاري في المناطق الداخلية للبلد لكن عددها يبقى غير كاف لضمان الأمن في جميع أنحاء إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى. وقام الاتحاد الأوروبي بنشر بعثة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي التي حلت محل قوة سانغاري في مطار بانغي.

١٩- ومنذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، حصدت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى أرواح ملايين الضحايا لكن يصعب تحديد عددهم الإجمالي لأن بعض المجتمعات، المسلمة بصفة عامة، تقوم بدفن موتاهها فوراً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان عدد ضحايا اعتداءات مناهضي بالاكا والأعمال الانتقامية التي يرد بها عناصر سيليكسا السابقة مفرغاً للغاية. وأفاد تقرير البعثة التي أوفدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بأنه قُتل ١٠٠٠ شخص على الأقل وأصيب المئات بين يومي ٥ و٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بانغي وحدها. فيما أبلغ الصليب الأحمر عن أكثر من ١٥٠٠ قتيل<sup>(٣)</sup>. وتواصلت أعمال العنف من هذا القبيل واستمر معها سقوط الضحايا. وهكذا، قُتل في بانغي، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، ثلاثة مسلمين من قبيل مناهضي بالاكا في حي كامباتان. وأعقب هذا الإعدام خارج نطاق القانون إعدام آخر، في ٨ آذار/مارس، عندما قُتل أربعة أشخاص يُفترض أنهم ينتمون إلى ميليشيات مناهضي بالاكا، على أيدي أشخاص مسلمين.

٢٠- وقُتل على الأقل ٢٠ شخصاً في ليلة ٢٧ صبيحة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤ في بانغي في هجوم بقنبلة يدوية نُفذ أثناء مرور موكب جنازي. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أُبلغ قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، باكتشاف أربع جثث لأشخاص مسيحيين، ينتمي ثلاثة منهم لنفس الأسرة (الأب والأم والابنة). ويحتمل أن يكون هؤلاء الأشخاص قد قُتلوا على أيدي عناصر سيليكسا السابقة في حي بيمبو في المقاطعة السادسة في بانغي. ولا يزال القتال بين الجماعات المسلحة (مناهضو بالاكا وعناصر سيليكسا السابقة وجماعات أخرى) يحدد الضحايا المدنيين في المناطق الداخلية للبلد. وتتوالى الأفعال الإجرامية، كما هو الشأن في الجريمة التي أودت بحياة القس كريست فورمان ويليونا، كاهن أبرشية باوا في أسقفية بوسانغوا (الشمال)، الذي يحتمل أن يكون قد قُتل

(٣) تقرير شفوي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال الدورة الاستثنائية العشرين لمجلس حقوق الإنسان، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يوم الخميس ١٧ نيسان/أبريل على أيدي رعاة الفولاني المسلحين، المقربين من متمردي حركة سيليكسا السابقة. وفي ديكوا، وقعت مواجهات بين عناصر سيليكسا السابقة ومناهضي بالاكا، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، خلفت نحو ثلاثين قتيلاً.

٢١- وبالتأكيد فقد تقلص عدد القتلى المبلغ عنهم منذ نشر بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات سانغاري وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)، لكنه يظل مرتفعاً ومقلقاً، وذلك ما لاحظته الخبيرة المستقلة خلال زيارتها الثانية.

٢٢- وتستمر الحوادث في بانغي وفي المناطق الداخلية للبلد، وهو ما تبينه المواجهات بين الجماعات المسلحة، والهجوم على المركز الصحي التابع لمنظمة أطباء بلا حدود، في نانغا بوغويلا، في ٢٦ نيسان/أبريل، الذي خلف ٢٢ قتيلاً، والهجوم على قافلة للمساعدات الإنسانية، في ديكيسو، في ٢٨ نيسان/أبريل، الذي خلف قتيلاً اثنين. وأعمال العنف هاته، التي لا تزال مستمرة ولا سيما بسبب انتشار الأسلحة النارية والأسلحة الخفيفة داخل مخيمات المشردين داخلياً في بانغي وفي المناطق الداخلية للبلد، تستدعي اتخاذ تدابير أمنية طارئة. إن استمرار وجود أسلحة لدى المجرمين يفضي إلى أعمال العنف؛ ويشكل خطراً مستمراً على الحق في الأمن وفي السلام ويعيق ممارسة المواطنين للحق في التنمية والحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية.

٢٣- ويستمر انتهاك الحق في الأمن الإنساني، وبخاصة السلامة البدنية، وفي حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة. وهو الحال في أحياء PK12 وKM5 وبودا حيث لا يستطيع المسلمون مغادرة مناطقهم دون التعرض لخطر القتل من قبل مناهضي بالاكا. ولم يبق بالتالي أي مسلم في بوسانغوا، في حين أن من بقي من المسلمين في بودا، وإن كانت تحميهم قوات سانغاري و/أو بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، يفتقرون إلى المواد الأساسية التي لا يستطيع أي من قوات الحماية توفيرها لهم. إنهم يعيشون في ظل التهديدات المستمرة من مناهضي بالاكا ومجبرون على ملازمة أحيائهم التي لا يستطيعون الخروج منها للتزود بالمواد الغذائية.

٢٤- أما في المناطق الداخلية للبلد، فالمواجهات بين مناهضي بالاكا، الذين يحاولون الانتشار، وعناصر سيليكسا السابقة، الصامدة، وبين إحدى هاتين الجماعتين وبعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى أو قوات سانغاري الفرنسية، التي تحاول نزع أسلحتهما، تزج بالسكان المدنيين في وضع لا يطاق. وأحاطت الخبيرة المستقلة علماً بالعديد من الحوادث التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ففي ٢٢ نيسان/أبريل، وقعت مواجهة بين مناهضي بالاكا وعناصر سيليكسا السابقة، في غريماري؛ وفي اليوم نفسه، دفعت هجمات منسوبة إلى عناصر سيليكسا السابقة، في بوكا، بالعاملين في المجال الإنساني إلى اللجوء إلى المخيمات التابعة لبعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي نقلتهم بعد ذلك إلى بوسانغوا؛ وفي باتانغافو، ارتكبت عناصر سيليكسا السابقة عمليات اختطاف؛ وفي باوا، أُحرق وُهّب العديد من القرى خلال الأسابيع الأولى من نيسان/أبريل؛ وفي كاغا - باندورو،

أُبلغ عن حرائق وحالات لاغتصاب النساء واختطاف الأطفال في القرى المجاورة نُسبت إلى الشعب الفولاني؛ وفي بودا ولوباوي، أُبلغت منظمات غير حكومية عن حالات للاعتداء البدني والاغتصاب؛ وأخيراً، ارتُكبت اعتداءات في موباوي وألينداو وكومب، في محافظة باس - كوتو. إن المناخ السائد في جميع أنحاء البلد والذي يتسم بانعدام الأمن والتوترات الطائفية ذات الطابع الديني يقف عقبة أمام حرية الرأي والتعبير ولا سيما حرية الدين. ويكاد يكون من المستحيل، في بعض الأنحاء من البلد، التصريح بالمعتقد الديني خوفاً من التعرض للاعتداء أو سوء المعاملة أو القتل. وفي أكثر الأحيان يكون ضحايا هذه الاعتداءات هم النساء والأطفال، وكذلك الأشخاص المسنون وذوو الإعاقة والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٥- ورغم أن المعلومات تبقى غير كافية فيما يتعلق بحجم أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات منذ بداية الأزمة، فقد اعتبرت منظمات دولية ومحلية شتى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الأكثر انتشاراً من بين أشكال العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات في سياق الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وترتكب هذه الأفعال من قبل عناصر سيليكا السابقة ومناهضي بالاك، على حد سواء. وشددت المنظمات على أن النساء والفتيات مستضعفات للغاية وأُهن تعرضن للاغتصاب والاختطاف والاستعباد الجنسي وأشكال أخرى من العنف القائم على نوع الجنس. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صرحت مصادر طبية من مستشفى كاستور في بانغي لبعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنها عالجت، منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أكثر من تسع ضحايا لحالات اغتصاب ارتكبتها جماعات مسلحة؛ وأضافت أن العدد الحقيقي للضحايا كان أعلى من ذلك بكثير. كما توصلت البعثة بتقارير أخرى من مصادر طبية ومنظمات غير حكومية أفادت بأن ثمة عيادة في بوسانغوا، تفحص شهرياً، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خمس أو ست نساء من ضحايا الاغتصاب؛ وتشير هذه التقارير بدقة إلى أن العدد الحقيقي لهؤلاء الضحايا أعلى من ذلك بكثير. وبالفعل، ولأسباب أمنية، نزح العديد من الضحايا ولم يتمكنوا من الحصول على العلاجات الطبية، أو الدعم النفسي أو غير ذلك من الخدمات الحيوية. ويتردد آخرون في الإفصاح عن حالتهم خشية التعرض للانتقام. إن الوضع خطير جداً في المناطق الداخلية للبلد حيث لا يستطيع الضحايا الحصول على الخدمات الصحية ولا على المساعدات الأساسية. ولا يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات ولم يحدد بعد مدى الانتشار الحقيقي للعنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي تقييم حجم هذه الجريمة الخطيرة التي ترتكب ضد النساء والفتيات على وجه السرعة واتخاذ التدابير الملائمة لمساعدة هاتين الفئتين ومعاينة مقتري هذه الجريمة.

## باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٦- لاحظت الخبيرة المستقلة، خلال زيارتها الأولى، أن النظام التعليمي لم ينج من الأزمة. فقد احتلت عناصر سيليكا السابقة ونهبت جميع الهياكل التعليمية التي وجدت في طريقها أثناء تقدمها نحو بانغي. ويتعلق الأمر هنا بانتهاك للحق في التعليم حيث تلا ذلك إغلاق معظم

المدارس لأشهر عديدة. وخلال زيارتها الثانية، لاحظت إعادة فتح أبواب بعض المدارس، على الأقل في بانغي وبانغاسو، رغم أن معظم المدارس العامة لا تزال مغلقة، في بانغي كما في المناطق الداخلية للبلد.

٢٧- ويُخشى أن يعوق الوضع الاقتصادي، الذي لا يزال مستمراً في التدهور بسبب انعدام الأمن، التقدم النادر الملحوظ في النظام التعليمي. وقد تزيد الاضطرابات والتوترات المتوالية والمخاطر المرتبطة بفصل الأمطار من تقليص حرية التنقل وعرقلة الانتعاش الفعلي للأنشطة التجارية والزراعية والرعية، التي تشكل مصدر دخل معظم المواطنين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيحد فقدان الدخل المترتب عن هذا الوضع بشكل كبير من الحصول على الأغذية والخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى بيئة معيشية لائقة؛ وبالتالي ستجد نسبة كبيرة من السكان نفسها عرضة للفقر والعيش بالاعتماد على الإغاثة الطارئة والمساعدة الإنسانية.

٢٨- وخلال الزيارة الأولى للخبيرة المستقلة، أخبرتها وزيرة الصحة أن ٨٠ في المائة من الهياكل الطبية دمرت ووحدها المنظمات الإنسانية تستطيع معالجة حالات الطوارئ. وأن المراكز الصحية، في المناطق الداخلية للبلد، مُهت سوا من قبل المقاتلين أو السكان. ولا يوجد بها عاملون صحيون ولا أدوية لضمان العلاجات الأولية الأساسية. وأن النساء يضعن مواليدهن في ظروف مزرية ويتوفى العديد منهن أثناء الولادة. وأن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرتفع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المحتمل أن يكون أكثر ارتفاعاً لدى الفتيات بسبب حالات الاغتصاب المبلغ عنها. وأدى تدمير المراكز الصحية وسرقة المعدات الطبية والأدوية إلى تفكيك هيكل النظام الصحي وإبادته في مجمل ربوع البلد تقريباً. وتفتقر الهياكل الصحية النادرة التي لا تزال تؤدي عملها إلى الموارد وقد لا تستطيع الاستجابة للطلب.

## جيم - الإخلال بأحكام القانون الدولي الإنساني

٢٩- إن دوامة العنف التي يتخبط فيها البلد تتسبب في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. فقد أُبلغت الخبيرة المستقلة، خلال زيارتها الأولى، بالهجمات التي تنفذها جماعات مسلحة مجهولة في بانغي، ولا سيما في المناطق الداخلية للبلد، ضد السكان المدنيين والمرافق الضرورية لحياتهم، وضد العاملين في المجال الإنساني أو سيارات الإسعاف التابعة لهم. لقد دفعت القسوة بالبعض إلى قتل المرضى وهم على أسرة المستشفى وإلى نهب الأدوية. ويُجر انعدام الأمن العاملين في المجال الإنساني على وقف أنشطتهم ويعرض حياة المشردين داخلياً للخطر بحيث لا يترك لهم مجالاً لتلقي المساعدة اللازمة. ويبدو أن حدة هذه الأفعال قد انخفضت خلال الزيارة الثانية للخبيرة المستقلة.

٣٠- وفي آذار/مارس الماضي، أشارت، في تقريرها الشفوي، إلى أن الخوف المستمر من تنفيذ هجمات ضد السكان المدنيين من قبل مناهضي بالاكا في بانغي، ومن قبل مناهضي بالاكا وعناصر سيليكا السابقة في المناطق الداخلية للبلد وكذلك المواجهات بين هاتين الجماعتين في

البلد بأسره يشكل تهديداً لحقوق الإنسان. لقد فقدت أحياء عديدة في بانغي وفي مناطق أخرى من البلد سكانها المسلمين، الذين اضطروا للفرار. ففي بانغي، غادر مسلمو حي PK12 المدينة في ٢٨ نيسان/أبريل. وبقي مسلمو حي KM5. والتقت الخبيرة المستقلة، خلال زيارتها الثانية، بعض الأفراد من الطائفة المسلمة الذين كشفوا عن الصعوبات التي يواجهونها لإبقاء المسلمين في هذا الحي بسبب العوائق التي تقيد حرية التنقل والتي فُرضت عليهم. كما لاحظت أن المسجد كان يأوي العديد ممن التجأ إليه من مسلمي أحياء أخرى في بانغي. ورغم وجود القوات الدولية في المناطق المحيطة بهم، فليس باستطاعتهم مغادرة حيهم خشية التعرض للاعتداء على أيدي مناهضي بالاكا الذين يترصدون أي خروج للمسلمين للهجوم عليهم. وأبلغت الخبيرة المستقلة بوضع مماثل لهذا خلال زيارتها لحي PK12 عندما كان المسلمون لا يزالون يعيشون فيه. وثمة حادثان يؤكدان أن هذه التخوفات لها ما يبررها. ففي ٢٨ نيسان/أبريل، أدى الهجوم على قافلة كانت متوجهة نحو الشمال إلى قتل شخصين، وفي ٢٩ نيسان/أبريل قُتل ثلاثة مسلمين في حي KM5 من قبل عناصر من مناهضي بالاكا.

٣١- وفي الوقت الراهن، لا يعتمد الملايين من الأشخاص، معظمهم من المسلمين، إلا على الحماية التي توفرها القوات الدولية، وبعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسانغاري وبعثة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشارت الخبيرة المستقلة إلى أن الوصول إلى بعض المجتمعات المحلية كان غير متاح تقريباً، في بانغي كما في المناطق الداخلية للبلد، ولم تكن المساعدات الإنسانية تصلها إلا بصعوبة. وكان مسلمو مدينة بودا يعانون من هذا الوضع خلال زيارتها الأولى. ويشكل كل من الهجوم على المركز الصحي التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في نانغا بوغويلا، في ٢٦ نيسان/أبريل، الذي خلف ٢٢ قتيلاً، والهجوم على قافلة للمساعدات الإنسانية في ديكيسو، في ٢٨ نيسان/أبريل، الذي خلف قتيلين، انتهاكاً للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وخلال الزيارة الثانية، أبلغت الخبيرة المستقلة بأن المسلمين في بودا قد تمكنوا أخيراً من تلقي المساعدات الإنسانية.

## خامساً- ضعف الدولة والاحتياجات من المساعدات التقنية وبناء القدرات

٣٢- أبلغت الخبيرة المستقلة، أثناء زيارتها، بأن الأسباب الجذرية للأزمة تكمن في عدم احترام الحكومات المتعاقبة للحقوق المدنية والاجتماعية - الاقتصادية وكذلك في تهمة جزء من المناطق في جمهورية أفريقيا الوسطى بوجه عام (الجزء الشمالي) وتهمة أقلية دينية بوجه خاص (المسلمون).

٣٣- وقيل للخبيرة المستقلة إن الأغلبية غير المسلمة نفسها، التي كان يبدو مع ذلك أنها تستفيد من الخدمات الإدارية والاجتماعية، تعرضت أيضاً في كثير من الأحيان للتهمة بسبب المحاباة والظلم الذي كان يمارس في ظل بعض الأنظمة التي تعاقبت على الحكم.

وبالتالي، ينبغي البحث عن الأسباب الجذرية لهذا النزاع في الفوارق التي رسختها السلطات المتعاقبة في سياسات عامة قائمة على التمييز في كثير من الأحيان. وأدت هذه الأسباب الاجتماعية إلى زعزعة الثقة بين المواطنين في جمهورية أفريقيا الوسطى وأحدثت شرخاً تدريجياً في النسيج الاجتماعي. ووفقاً لما صرح به محاورو الخبرة المستقلة، فإن هذه الأزمة سياسية أيضاً، قبل أن تكون أزمة هوية أو أزمة أديان. فقد اندلعت في سياق فشل الدولة وانعدام سيادة القانون الناجم عن سوء الإدارة المتكرر. والواقع أن ضعف السلطة ومؤسسات الدولة هو أشد وأخيب الأسباب الهيكلية للأزمة.

## ألف- ضعف سلطة الدولة وضعف سيادة القانون

٣٤- وُضعت أسس إعادة البناء التدريجي لسيادة القانون بمساعدة المجتمع الدولي، وبخاصة دول وسط أفريقيا، وباعتماد المجلس الوطني الانتقالي لميثاق دستوري انتقالي في ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، أقره رئيس الدولة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. والإطار المرجعي لهذا الميثاق هو اتفاق ليرفيل السياسي المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والقرارات الصادرة عن مؤتمري القمة الثالث والرابع لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقودين في ٣ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد شرعت سلطات المرحلة الانتقالية، التي تستند في أداء عملها إلى هذا الميثاق، في اتخاذ تدابير لإعادة إرساء سلطة الدولة في جميع محافظات جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددها ١٦، لكن معظم المحافظين المعيّنين في الأقاليم لا يزالون في بانغي بسبب انعدام الأمن في دوائر اختصاصهم. فقد دُمّرت المنشآت الإدارية، بما فيها السكن الوظيفي. والتحق بعض نواب المحافظين بأماكن عملهم لكن لم يلتحق إلا القليل من المحافظين. ولا تعمل الإدارة حالياً إلا بموارد محدودة وبالأساس في بانغي وبامباري وبيربيراتي وبورار. وانتقت الخبرة المستقلة، في بانغاسو، المحافظ المؤقت الذي استقبلها تحت شجرة نظراً لعدم وجود مكتب وبنية ملائمة. وهو يعمل بوصفه نائب المحافظ في عدة دوائر، حيث يكفل وجود الشرطة الإدارية وسير عمل الإدارة بدعم من بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتستفيد هذه المنطقة أيضاً من دينامية المواطنين ورجال الدين الذين يبذلون جهوداً كبيرة، باعتماد موارد ضئيلة، من أجل حفظ التماسك بين المجتمعات المحلية.

٣٥- ويستنتج من المقابلات التي أجرتها الخبرة المستقلة خلال زيارتها أن أمن الأشخاص والممتلكات في مجمل الإقليم يشكل إحدى الأولويات بالنسبة لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، باعتباره شرطاً لازماً لاحترام الحقوق الأخرى. ولاحظت الخبرة المستقلة أنه إذا كانت إعادة إرساء سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني تشكل إحدى الشواغل المعرب عنها، فإن الأمن، بحسب محاورها، يعتبر شرطاً مسبقاً لأي حل للأزمة. وولّدت المواجهات التي اندلعت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لدى المسلمين شعوراً بالانعدام التام للأمن يجبرهم على البقاء حبيسي مكان معين، أو على مغادرة العاصمة نحو الشمال أو مغادرة الإقليم الوطني. وهنا تتضح الأهمية الكبرى للتدابير المؤقتة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) مع

الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود هيئة دولية رادعة ومتعددة الأبعاد لها القدرة على حماية المدنيين، وتعزيز إعادة إرساء سيادة القانون ودعم الجهود المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية، وإصلاح قطاع الأمن ونزع أسلحة الجماعات المسلحة.

٣٦- ووفقاً لما أكدته القرار المذكور، ينبغي مقاضاة جميع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات، ومن شأن بعض الأفعال المرتكبة أن تشكل جرائم وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تعتبر جمهورية أفريقيا الوسطى طرفاً فيه. وهو ما تتفق معه جميع الجهات الفاعلة المعنية بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالدرجة الأولى سلطات المرحلة الانتقالية.

## باء- إقامة العدل

٣٧- الحياد والاستقلالية مبدآن من مبادئ الإدارة الرشيدة لنظام العدالة، التي تبقى رهناً بحسن سير عمل الخدمة العامة. ووفقاً لرأي معظم المحاورين الذين جرى التفاوض معهم، فقد انعدم هذان المبدآن في معظم الأحيان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم تطوير النظام القضائي ونظام السجون وإعادة إرساء نظام العدالة الجنائية في جميع أنحاء الإقليم الوطني من أجل إقامة العدل على نحو سليم. وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، اتخذت سلطات المرحلة الانتقالية تدابير لإعادة إرساء نظام العدالة الجنائية وذلك بإنشاء وحدات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن وضع الشخص الذي أعلن نفسه منسقاً لحركة مناهضي بالাকা تحت المراقبة القضائية في ١٧ نيسان/أبريل الماضي، جاء نتيجة للجهود التي تبذلها سلطات المرحلة الانتقالية. وتُبذل الجهود أيضاً من أجل إصلاح السجون ومراكز الاحتجاز وكذلك من أجل تدريب عناصر الشرطة والدرك والقضاة. وبالفعل، يفتقر كل من الجهاز القضائي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودوائر الشرطة ونظام السجون إلى الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لسير العدالة على أحسن وجه. ومن الأمثلة الواضحة للتحديات التي تواجهها سلطات المرحلة الانتقالية تأمين الهيئات القضائية والمحاكم أثناء المحاكمات وتأمين مراكز الاحتجاز وسلامة القضاة. ففي ٣ آذار/مارس الماضي، أعاققت عناصر مناهضي بالাকা عقد جلسة مفتوحة ضد ثلاثة من عناصر هذه الحركة؛ وفي ٤ آذار/مارس، نجح كاتب المحكمة من عملية اختطاف من قبل مناهضي بالাকা بفضل تدخل الدرك. وفي ٦ آذار/مارس، كادت الخبيرة المستقلة، خلال زيارتها لسجن بانغي المركزي، أن تكون شاهدة على فرار تسعة محتجزين من عناصر مناهضي بالাকা. ومن جهة أخرى، أُخبرت بفرار جميع الأعضاء البالغ عددهم ١١ الذين كانوا محتجزين في سجن بانغي المركزي والذين كانوا من العناصر السابقة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي انضم معظمها إلى حركة مناهضي بالাকা. وبالإضافة إلى ذلك، تُطرح مشكلة حماية الشهود والضحايا التي تعتبر أمراً ضرورياً لوضع سياسة فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب.

٣٨- وفضلاً عن ذلك، فمعظم بنيات النظام القضائي التحتية مدمرة وعدد موظفي القضاء، القضاة وكتاب المحكمة المزاولين لعملهم، سواء في بانغي أو في المناطق الداخلية للبلد، غير كاف. وخلال الزيارة الثانية للخبرة المستقلة، كان لدى جمهورية أفريقيا الوسطى ٢١١ قاضياً كان لدى ٢٠ منهم إجازة للتفرغ لمهام أخرى. وعلمت آنذاك أنه بالإضافة إلى بانغي، كانت المحاكم تباشر عملها أيضاً في بيريراتي وبامباري. كما عززت بعثة الدعم الدولية الخاضعة لقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات سانغاري مساعدتها للشرطة القضائية في عمليات الاستجواب، وبخاصة استجواب العسكريين الذين يشتبه في ارتكابهم جريمة ما. ووفقاً لتصريحات المسؤولين في وزارة العدل، فإن المساعدة التي تقدمها القوات الدولية ضرورية باعتبارها تتيح التغلب على التحيز الذي تتسم به حالياً معظم قوات الأمن في أفريقيا الوسطى. ودرّب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر من أربعين مديراً للسجون لكنهم يفتقرون إلى الخبرة العملية في مجال الاضطلاع بإدارة السجون. كما يدعم المجتمع الدولي تدريب موظفي الشرطة وكتاب المحكمة، لكن الاحتياجات كثيرة بدرجة تبقى معها فعاليتهم محدودة.

٣٩- ولم تعالج قط في جمهورية أفريقيا الوسطى مسألة توفير سبل جبر الضرر المعنوي والمادي للضحايا، بما في ذلك التعويضات الجماعية، بوصفها عناصر لتحقيق العدالة الاجتماعية. وأوصى محاورو الخبرة المستقلة، أي سلطات المرحلة الانتقالية في هذه الحالة، باللجوء إلى قضاء المرحلة الانتقالية كوسيلة لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب والنظر في مسألة التعويضات الفردية والجماعية على أحسن وجه.

## جيم- تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٤٠- أبلغت الخبرة المستقلة بأن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقدم، بطلب من حكومة المرحلة الانتقالية، المساعدة من أجل إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)<sup>(٤)</sup>. ولما نشب النزاع، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان القانون المنشئ لهذه اللجنة قيد الاعتماد من قِبَل البرلمان. وسيكون هذا الهيكل بمثابة جهة للتنسيق بين قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبين الحكومة في إطار بناء القدرات وتعزيز الحوار في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن إنشاء لجنة وطنية فعلية لحقوق الإنسان أن يساهم في بناء القدرات ووضع آليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(٤) قرار الجمعية العامة ٤٨/١٣٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مرفق.

## سادساً - الملاحظات والتوصيات

## ألف - الملاحظات

٤١ - لاحظت الخبيرة المستقلة أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، رغم انخفاض عدد القتلى المبلغ عنهم. ولا تزال تهديدات مناهضي بالاكا وعناصر سيليكما السابقة قائمة في العاصمة وفي باقي مناطق الإقليم الوطني. وتؤكد الخبيرة المستقلة من جديد أن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان تستحق الإدانة وأنه لا يجوز ترك المحرضين على هذه الأفعال ولا مرتكبيها دون عقاب.

٤٢ - وكما أشارت إلى ذلك الخبيرة المستقلة في تقريرها الشفوي، المقدم في آذار/مارس ٢٠١٤، لا تزال سلطة الدولة ضعيفة خارج العاصمة بانغي. ولا توجد في البلد مؤسسات أمنية ملائمة ولا يمكن إعمال العدالة في غياب قوة الأمن الشرعية. ووصف بعض المحاورين جمهورية أفريقيا الوسطى بأنها جمهورية منهارّة، أو بلد فاشل أو دولة لم يبق منها إلا الاسم. وإلى جانب هذا الوصف، لاحظت الخبيرة المستقلة خلال زيارتها، أن الأمر يتعلق بدولة تواجه، منذ استقلالها، نزاعات مسلحة مستمرة، ولم تحظ قط بالاهتمام الملائم من قبل المجتمع الدولي.

٤٣ - ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب تشكل الأولوية بالنسبة لسلطات المرحلة الانتقالية ولمعظم المحاورين، على حد سواء. وقد تم تحديد الاحتياجات فيما يتعلق بتدريب موظفي الجهاز القضائي. كما تُطرح مسألة أمن القضاة وباقي موظفي الجهاز القضائي. ولا يزال كل من انعدام الأمن بالنسبة للقضاة، وفي أماكن عقد جلسات الاستماع وأماكن الاحتجاز، وانعدام البنية التحتية الملائمة، يشكل عائقاً كبيراً أمام المكافحة الفعلية للإفلات من العقاب. وأحاطت الخبيرة المستقلة علماً بالمبادرات الجاري تنفيذها في وزارة العدل من أجل إعادة تفعيل نظام العدالة الجنائية وإنشاء وحدات للتحقيق يشمل نطاق اختصاصها مجمل الإقليم الوطني لمكافحة الإفلات من العقاب. كما تحيط الخبيرة المستقلة علماً بالمساعدة التقنية التي شرع بعض الشركاء الدوليين من قبيل فرنسا والاتحاد الأوروبي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تقديمها إلى مختلف الوزارات. وفضلاً عن ذلك، وباستثناء سجن بانغي المركزي، لا يؤدي أي سجن عمله في المناطق الداخلية للبلد حيث تم تدميرها أو إخلاؤها من السجناء منذ بداية الأزمة أو بكل بساطة لأنها قديمة. ولا تزال المشاكل المتعلقة بإدارة السجون وضمن الأمن، بما في ذلك داخل سجن بانغي المركزي، مستمرة.

٤٤ - وتلاحظ الخبيرة المستقلة مجدداً أن انعدام الأمن وأعمال العنف التي تسبب فيها الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تقف عقبة أمام الجهود التي تبذلها السلطات الجديدة فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب. وبالفعل، فبدون برنامج لنزع

السلاح وتسريح كل الجماعات، وما دام الخوف يسكن القضاة وما لم يُضمن أمن الضحايا والشهود، سيكون من الصعب إقامة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم الجهود التي تبذلها القوات الدولية، فإن شعور السكان بانعدام الأمن، ولا سيما الطائفة المسلمة، كبير بدرجة تجعل من تعزيز التدابير الأمنية، ونزع السلاح والتسريح، وأيضاً الشروع في الحوار وفي تنفيذ أنشطة لتحقيق المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني، مسألة أكثر استعجالاً.

٤٥- ويدل وضع بعض العناصر من مناهضي بالাকা أو بعض الشخصيات المقربة منهم تحت المراقبة القضائية على رغبة سلطات المرحلة الانتقالية في إرسال إشارة قوية إلى كل أولئك الذين يرغبون في الاستمرار في زعزعة البلد. ويبين هذا الإجراء أن مرتكبي الانتهاكات المحتجزين، ومعظمهم من الشباب، ليسوا هم المحرضين الحقيقيين على أعمال العنف الذين قد لا يزالون طلقاء. ومن شأن توقيف هؤلاء الأشخاص ومحاكمتهم أن يعكس إرادة حقيقية لمكافحة الإفلات من العقاب وتسليط الضوء على الجرائم المرتكبة من أجل تحديد المسؤوليات بخصوصها. وهنا تتضح الأهمية الكبرى للعمل الذي تقوم به اللجنة الدولية للتحقيق، الموجودة حالياً في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٦- ومن شأن إعادة إرساء سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني أن تعيد الثقة إلى السكان الذين يشعرون أنهم مهملون. ومن المهم استخدام الموارد المتاحة، رغم عدم كفايتها، من أجل نشر المسؤولين الإداريين وباقي الموظفين.

٤٧- وأعربت سلطات المرحلة الانتقالية للخبرة المستقلة، في مناسبات عديدة، عن رغبتها في حماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكها وكذلك إذكاء الوعي بشأن ضعف الدولة وإدارتها. وتتاح هنا فرصة للحوار ولتقديم المساعدة التقنية شريطة وفاء المجتمع الدولي بالوعود التي قطعها على نفسه بشأن تزويد جمهورية أفريقيا الوسطى بعدد من الموظفين الدوليين المدنيين والعسكريين وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤). كما أن إذكاء الوعي بشأن ضرورة وجود عدالة انتقالية يتيح إمكانية للتعاون التقني. وتقتضي محدودية قدرات الدولة التي تعترف بها السلطات نفسها وجميع الجهات المعنية اتخاذ تدابير مؤقتة أكثر صرامة وجرأة بغرض استعادة الأمن وإعادة إرساء سلطة الدولة. وخلال البعثة الثانية للخبرة المستقلة، أثبتت مرة أخرى فكرة ضرورة اعتماد خطة مارشال في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبقى كل من انتعاش النشاط الاقتصادي، ومكافحة الإفلات من العقاب، وفعالية المساعدة الإنسانية ونجاح العمليات السياسية بما يشمل الانتخابات والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية رهناً بهذه التدابير المؤقتة وتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

٤٨- إن طبيعة الأزمة وانعدام الموارد لهما أثر على فعالية عمل المدافعين الوطنيين عن حقوق الإنسان وسلطة الدولة التي تبدأ وتنتهي في العاصمة بانغي، وإن كان وجودها فيها محدوداً أيضاً. ومن الواضح أن الهياكل الموجودة حالياً في جمهورية أفريقيا الوسطى في

مجال حقوق الإنسان غير كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة فيما يتعلق بالردع والرصد وبناء القدرات. وبالتالي، فإن تعزيز وجودها ونشرها في جميع أنحاء الإقليم الوطني يعتبر مسألة أساسية. وترحب الخبيرة المستقلة بكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مزودة بهيكل لحقوق الإنسان لديه ما يكفي من الموارد البشرية والمالية التي تتيح له دعم الجهود الوطنية والمساهمة على نحو فعال في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٩- وفيما يتعلق بالأسباب الجذرية للأزمة، تتيح المعلومات المجمعة للخبيرة المستقلة أن تستنتج، مرة أخرى، أن الأزمة الحالية ترجع بالأساس إلى المشاكل الهيكلية التي يشهدها البلد منذ عقود. وقد أدت أوجه التفاوت بين الأقاليم والتمييز ضد بعض الفئات من السكان إلى الإحباط الذي ترتب عنه تعميم النزاع في سائر البلد مع خطر انتشاره على الصعيد الإقليمي بسبب الموقع الجغرافي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وينضاف إلى ذلك سوء الإدارة المتكرر وعجز الحكومات المتعاقبة على تعزيز التماسك الوطني واحترام المصلحة المشتركة، من خلال إدارة تتسم بالحياد وعدم التحيز والشفافية وتتاح للجميع. ولاحظت الخبيرة المستقلة أن الأزمة متعددة الأبعاد وأن أسبابها هي بالدرجة الأولى سياسية واجتماعية - اقتصادية. بيد أن الأزمة تتضمن أيضاً جوانب طائفية وحتى دينية، قد تحاول الجماعات الإجرامية أو الإرهابية استغلالها للدفع بالبلد والمنطقة دون الإقليمية إلى الهاوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود عناصر سيليكما السابقة خارج بانغي، وتجمعها الواضح في المناطق الشمالية للبلد، وتهديدات بعضها بإقامة جمهورية أفريقيا الوسطى الشمالية وكذلك تصريحات بعض الجماعات الإسلامية بشأن مصير مسلمي جمهورية أفريقيا الوسطى كلها عناصر تشكل خطراً حقيقياً لاندلاع مواجهات قد تؤدي إلى تقسيم البلد والمس بسلامته الإقليمية. وفضلاً عن ذلك، تؤكد المواجهات التي تقع بين مناهضي بالاكا وعناصر سيليكما السابقة أن اتخاذ تدابير لنزع السلاح وتسريح كل هذه الجماعات يشكل مسألة ذات أولوية.

٥٠- وفيما يخص وضع المسلمين، طُرحت بحدة مسألة نقلهم خارج أماكن إقامتهم وحتى خارج جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما خلال الزيارة الثانية للخبيرة المستقلة. والسؤال الذي كان مطروحاً هو هل يتعين ترك المسلمين يغادرون أماكن إقامتهم أو البلد بسبب المخاطر التي تهدد أمنهم وسلامتهم البدنية أو تركهم حيث يقيمون، مع العلم أنه، رغم الحماية التي توفرها القوات الدولية، لا يمكنهم الخروج دون التعرض لخطر القتل على أيدي مناهضي بالاكا. وبعد تردد كبير، اختار العاملون في المجال الإنساني الحل الأول ورافقوا قوافل المسلمين إلى بلدان مجاورة أو إلى مناطق أخرى من البلد حيث يمكنهم الشعور بأمان أكبر. وينطوي هذا الحل الإنساني على مخاطر أمنية وهو ما يؤكد الهجوم المنفذ على إحدى القوافل في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، يكون المسلمون عرضة لخطر عدم استقبالهم بشكل جيد في المناطق التي يقصدونها

أو عدم إيجاد ممتلكاتهم إن هم قرروا العودة؛ دون الحديث عن خطر تقسيم البلد بحكم الواقع. ومن البديهي أنه لا يمكن منع الأشخاص من التمتع بحريتهم في التنقل ومن حقهم في اختيار مكان إقامتهم ولا سيما إن كانوا لا يشعرون بالأمان لكن، وبالنظر إلى المخاطر التي تحف بهم، ينبغي الأخذ في الاعتبار رأي الأشخاص المعنيين، وتناول كل حالة على حدة، وبخاصة، اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايتهم إن هم قرروا البقاء أو ضمان أمن القوافل الإنسانية.

٥١- ورغم أنه ينبغي الإشارة إلى التقدم المحرز في مجال احترام الحق في التعليم وذلك بإعادة فتح أبواب المدارس في بعض المدن، فمن المهم الإشارة تحديداً إلى أن الوضع الاقتصادي، الذي لا يزال مستمراً في التدهور، من شأنه أن يشكل عقبة أمام هذا التقدم وأن يؤثر إلى حد كبير على التمتع بباقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة خلال فصل الأمطار. فبسبب انعدام الأمن، يواجه المزارعون صعوبة في مزاولة أنشطتهم الزراعية والرعية. وإذا لم يتم فعل أي شيء لوضع حد لهذا الوضع وإيجاد الظروف الملائمة لانتعاش النشاط الزراعي، فقد يجد البلد نفسه، على المدى المتوسط، أمام أزمة غذائية. وفي هذا السياق، لا يزال التمتع بالحق في العمل وفي مستوى معيشي لائق محدوداً.

٥٢- وعلى الصعيد الوطني، شُرع في تنفيذ استراتيجية المصالحة وخطة عملها، اللتين عرضتهما وزيرة الاتصال والمصالحة الوطنية خلال الزيارة الأولى للخبيرة المستقلة، مع السعي إلى أن يشمل نطاقهما كل المجتمعات المحلية. كما اتخذت مبادرات محلية رامية إلى تحقيق المصالحة في بعض المناطق، كما هو الشأن في بانغاسو، وثمة عناصر للتماسك الاجتماعي تعمل بموارد ضئيلة جداً في بانغي وبودا ومبايكي وبيريراتي وبوزوم. وتكتسي الاستراتيجيات من هذا القبيل أهمية في تحليل الأسباب الجذرية للأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وهذه المبادرات، التي تستحق أن تحظى بالدعم والتعزيز والتكرار، هي نداء موجه لسلطات المرحلة الانتقالية ولجميع الزعماء السياسيين الذين ينبغي لهم اغتنام هذه الفرصة للقيام بحملات للتوعية وزيادة التواصل مع السكان المحليين. كما توجه نداء إلى المجتمع الدولي الذي يمكنه أن يقدم لها الدعم.

٥٣- وشجعت الخبيرة المستقلة، في تقريرها الشفوي، إشراك جميع المجتمعات المحلية والقوات الحية للبلد في الحوار وفي تحقيق المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني. وترى أن المبادرة المتخذة في بانغاسو من الممارسات الجيدة التي يمكن أن تُستلهم منها مبادرات مماثلة لأنها توضح أن الحوار والمصالحة ينبغي أن يكونا شاملين ومشاركين بين المجتمعات لتعزيز مصداقيتهما وفعالتهما وإمكانيتهما في إعادة الثقة إلى المجتمعات المحلية.

٥٤- وتود الخبيرة المستقلة أن تذكّر كل من يستغل الشباب ويدفعهم إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بأن المجتمع الدولي لن يسمح بمثل هذه الأفعال ولن يبق أي انتهاك لحقوق الإنسان بلا عقاب. فلا يوجد أي مبرر للتحريض على العنف.

٥٥- وتعرب الخبيرة المستقلة عن ارتياحها لكون البعد الإقليمي الذي أشارت إليه في تقريرها الشفوي قد أُخذ في الاعتبار في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤). كما تعرب عن سعادتها لكون القرار يتوخى إمكانية إنشاء آلية دولية تشارك فيها الجهات المعنية الرئيسية. وكما أشارت إلى ذلك في تقريرها الشفوي المقدم في آذار/مارس، ينبغي عقد مؤتمر للجهات المعنية بمجرد استقرار الأوضاع بغرض وضع استراتيجية للتنمية المستدامة، وبخاصة تنفيذ خريطة طريق ملائمة.

٥٦- وكما أشارت الخبيرة المستقلة إلى ذلك في تقريرها الشفوي، ينبغي أن تتضافر كل الجهود الممكنة، في أسرع وقت، لإنقاذ جمهورية أفريقيا الوسطى التي، بعد معاناة طويلة من التهميش، توجد حالياً على حافة الهاوية. إن اليأس الذي يلاحظ في عيون السكان المدنيين المصدومين جراء أعمال العنف يشكل صرخة مدوية لاستنجاد المجتمع الدولي بأكمله. وفي هذا الصدد، ترحب الخبيرة المستقلة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكنها تود أن تؤكد على الضرورة الملحة لاتخاذ التدابير المؤقتة اللازمة قبل الإنشاء الفعلي للبعثة، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

#### باء- التوصيات

٥٧- إن سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة الشباب والأشخاص المسنون وذوو الإعاقة والنساء والأطفال، هم الضحايا الرئيسيون لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات والمليشيات المسلحة والعصابات وجماعات إجرامية أخرى. وثمة ضرورة ملحة لمعالجة مسألة الأمن والعدالة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، والمصالحة بين المجتمعات المحلية وتسيير إدارة الدولة.

٥٨- ولهذا الغرض، تقدم الخبيرة المستقلة التوصيات التالية:

(أ) إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى

'١' تحث الخبيرة المستقلة جميع الشخصيات في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيها الشخصيات السياسية، داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها، على الالتزام علناً بمكافحة العنف والإفلات من العقاب، والعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية؛

'٢' تدعو جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نكران الذات، وتعزيز تهذئة الأوضاع والعمل من أجل إرساء ثقافة التعايش؛

## (ب) إلى سلطات المرحلة الانتقالية

- '١' تحث الخبيرة المستقلة الحكومة على مواصلة بذل كل الجهود لاستعادة السلم والأمن للجميع في كل مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى، باعتبارهما شرطين لازمين لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا الغرض، تشجع تنفيذ البرنامج الوطني الشامل للحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة؛
- '٢' تحث أيضاً جميع السلطات الوطنية على القيام بزيارات متكررة للمناطق من أجل توعية السكان، وإعطاء القدوة في المصالحة ودعم المبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية؛
- '٣' تدعو الحكومة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع استراتيجية للمصالحة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية مع مراعاة حقوق الإنسان والبعث الإقليمي للأزمة والدور الذي يمكن أن تقوم به بلدان المنطقة دون الإقليمية في البحث عن حل مستدام للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- '٤' تحثها على تحديد نطاق المبادرات المحلية للوساطة ومنع النزاعات وتسويتها، والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة من أجل تعزيزها كنموذج في جميع أنحاء البلد؛
- '٥' تحثها أيضاً على مواصلة بذل الجهود لدفع أجور الموظفين من أجل تهدئة الأجواء وتيسير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- '٦' تحثها على وضع برنامج لدعم العلاج النفسي للضحايا ومساعدتهم، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والشباب الذين أشركوا في النزاع المسلح، وإنشاء مراكز متعددة الأغراض، وبخاصة في الوسط الريفي، من أجل وضع برامج للتوعية بثقافة السلام وحقوق الإنسان والتربية عليها؛
- '٧' تدعوها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛
- '٨' ترحب بإنشاء الوحدة الخاصة للتحقيق وتحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير من أجل تفعيلها وعلى وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب تشمل إنشاء إذاعات محلية وتنفيذها وتولي مقاليد أمورها على الصعيد الوطني؛
- '٩' تحث الحكومة على مواصلة إعادة إصلاح البنيات التحتية للجهاز القضائي والشروع في إعادة النشر السريع للقضاة في أماكن تعيينهم؛

'١٠' تحثها أيضاً على مواصلة التعاون مع القوات الدولية من أجل حماية المدنيين، وعلى تقديم المساعدة للضحايا دون تمييز، والشروع في نزع أسلحة كل الجماعات المسلحة والميليشيات التي بحوزتها أسلحة بصورة غير قانونية وعلى الشروع في الإصلاح السريع لقطاع الأمن؛

'١١' تحثها أيضاً على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للنشر الفعلي للمسؤولين المحليين (المحافظون ونوابهم) من أجل المساهمة في إعادة إرساء سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وعلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إعادة فتح أبواب المدارس وإعادة السير العادي لعمل المستشفيات والمراكز الصحية الأخرى؛

'١٢' تحثها على وضع استراتيجية لإعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين كل في حيه أو قريته أو مدينته؛

'١٣' توصي الحكومة بالشروع، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية بالأزمة، في عملية توافقية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن مع ضمان تنفيذها.

٥٩- وتوصي الخبيرة المستقلة حركتي عناصر سيليكما السابقة ومناهضي بالاكا والجماعات المسلحة الأخرى، بما يلي:

(أ) الكف الفوري عن أعمال العنف وعن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المناطق التابعة لنفوذها، ووضع حد لتعبئة وتجنيد الأطفال القاصرين، وعدم وضع أي عائق أمام العاملين في المجال الإنساني ولا أمام إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ب) التخلي عن العنف وذلك بالانضمام إلى برامج نزع السلاح وإلى العملية السياسية الرامية إلى التسوية السلمية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى لا تتعرض للملاحقة القضائية ولا للعقوبة.

٦٠- وتوصي الخبيرة المستقلة المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) حشد المساعدة الإنسانية والمعونة الغذائية والتأكد من وصولها إلى الأشخاص الموجهة إليهم؛

(ب) في إطار التدابير العاجلة المؤقتة، وقبل تنفيذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعزيز موارد البعثات الدولية، ولا سيما موارد أقسام حقوق الإنسان والعدالة التابعة لها، لتمكينها من

رصد حالة حقوق الإنسان في البلد بأكمله، وبناء قدرات الدولة في مجال إقامة العدل وحقوق الإنسان، وتقديم الدعم للحكومة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛

(ج) حشد المساعدة لدعم المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من أجل حماية حقوق الإنسان على نحو أفضل؛

(د) دعم الجهود التي يبذلها جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الشخصيات السياسية، داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها، للالتزام علناً وبعزم بمكافحة العنف والإفلات من العقاب من أجل تحقيق المصالحة الوطنية؛

(هـ) في انتظار بدء العمل الفعلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تزويد البعثات الدولية الموجودة في البلد بالموارد والخبرات التي تتيح لها استعادة الأمن بشكل فوري وإعادة إرساء سلطة الدولة، عند الاقتضاء، بتدابير وصلاحيات مؤقتة؛

(و) دعم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب وذلك بتعزيز المساعدة التقنية المقدمة للنظام القضائي والشرطة والدرك ونظام السجون لتمكينها من أداء عملها، ومكافحة الإفلات من العقاب على نحو فعال واستعادة الأمن والنظام العامين؛

(ز) تكثيف المساعدة المقدمة إلى برامج دعم العلاج النفسي والمصالحة بين المجتمعات المحلية، ودعم تحديد نطاق المبادرات المحلية للوساطة ومنع النزاعات وتسويتها، وكذلك وضع استراتيجية وطنية لإعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين كل في حبه أو قريته أو مدينته؛

(ح) وأخيراً مواصلة دعم إصلاح قطاع الأمن ودعم الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما يشمل الأطفال والنساء.